في فلسطين ولبنان والعراق.. لا بد من قراءة تفكيكية ومنحازة حتى تكون موضوعية

اسامة ابو ارشيد*

■ انه القرن الامريكي المهيمن. انه الشرق الاوسط الجديد الذي بشرنا به الرئيس الامريكي جورج بوش. وهي كذلك آلام المخاض التي وصفتها لنا وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس.

في فلسطين، يراق الدم الفلسطيني حارا غزيرا بأيد فلسطينية. والأدهى ان قتلى الصدامات الداخلية الفلسطينية–الفلسطينية فاقت الشهر الماضي والحالي عدد الشهداء الذين سقطوا بالرصاص الاسرائيلي بما لا يقل عن ثلاثة اضعاف. ولكن من يتحمل المسؤولية؟ البعض سيقول امريكا واسرائيل، والبعض الآخر سيلحق بهما دولا عربية اخرى. في حين قد يؤكد البعض على مسؤولية فتح او حماس او كلاهما. وقد يكون كل ما سبق. ولكن الحقيقة التي تغيب عن بال كثيرين، ان الوصفة الامريكية الجديدة في المنطقة لتضمن تولي حلفاءها زمام الامور، تستبطن خلق طابور خامس من العملاء لاشعال الحروب الاهلية، وتهميش كل قوى المقاومة والممانعة في المنطقة. ما يحدث في فلسطين المحتلة اليوم، ليس صداما بين حماس وفتح، ولا هو بين رئاسة وحكومة، كما انه ليس صدام بين ناجح في الانتخابات وفاشل فيها.. بل هو صدام بين مشروعين. مشروع عمالة وخيانة ومشروع تحرر واستقلالية. نعم، لقد خطفت فئة ضالة قليلة، ولكن يدها طويلة، حركة فتح، وانقلبت على تراثها وتاريخها النضالي الطويل. وذات الفئة التي تآمرت في السابق على حياة الزعيم الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات، تعود اليوم لتتآمر على الشعب الفلسطيني، وذلك لرهن مستقبله وقضيته للاجندة الاسرائيلية–الامريكية. ولذلك أؤكد مرة اخرى، ان الصراع ليس صراعا بين فتح وحماس، ولا هو بين حكومة ورئاسة، بقدر ما انه صراع بين من يريد بيع فلسطين بثمن بخس ليعيش هو ويعتاش عليها، وبين من يريد ان يعيد الألق لقضية عادلة يريد بعض ابنائها ان يجهضها.

وهكذا تخطئ كل تلك التحليلات التي تساوي بين الطرفين (حماس وفتح) في تحمل المسؤولية. فثمة هنا من يدافع عن شرعية جاءت بها صناديق الاقتراع، معبرة عن ارادة شعبية، وهناك من يريد الانقلاب على هذه الشرعية، لانها اضرت بمصالحهم. في كل مرة كانت المفاوضات بين حماس وفتح تصل الى مرحلة الاتفاق على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، كانت فتح وابو مازن، يخلان بهذا الاتفاق بذرائع وحجج مختلفة وواهية. تخيلوا ان الفصيل المهزوم في الانتخابات، يفرض شروطه على الفصيل الفائز بتفوق، والقادر على تشكيل حكومته وحده بدون اي تحالفات! تخيلوا ان الرئيس اليوم (ابو مازن) عندما كان رئيسا للوزراء تحت الرئيس عرفات، كان يريد «تشليح» هذا الاخير من كل صلاحياته، بدعم امريكي–اسرائيلي وبعض عربي! وها هو اليوم «يشلح» حكومة حماس، كل الصلاحيات، التي كان يطلبها لنفسه من عرفات، ومرة اخرى بدعم امريكي ـ اسرائيلي وبعض عربي! لا يمكن الحديث ابدا هنا عن مسؤولية الطرفين بذريعة الموضوعية. فأي قراءة موضوعية للاحداث في النسق الفلسطيني، ينبغي ان تكون منحازة للطرف الذي فاز عبر صناديق الاقتراع، والا فانها لن تكون موضوعية. ان الوضع هناك يمكن توصيفه ببساطة، على انه محاولة انقلاب عسكري على الشرعية لصالح اطراف خارجية، ولا بد من وأد هذا الانقلاب بكل السبل المتاحة، والا لكان ذلك خيانة من المجلس التشريعي والحكومة الفلسطينيين لاصوات الناخبين وارادة الشعب.

وعودة الى قضية الصدام بين المشروعين. فبعد لقاء وزيرة الخارجية الامريكية مع ابو مازن في رام الله (2006/11/30) صرحت رايس لقناة «فوكس نيوز» الامريكية بانها طلبت من ابو مازن ان لا يقبل بحكومة كفاءات او تكنوقراط، وذلك لانها ستكون عاجزة عن تحقيق اي تقدم في سياق المطالب الغربية، وذلك ما دام التشريعي لا زال تحت سيطرة حركة حماس. فاذا كانت رايس لا تقبل بحكومة كفاءات لا تمثل فيها حماس او فتح معا، او انهما يمثلان فيها، ولكن على مستوى افراد غير بارزين في التنظيمين، فكيف اذن ستقبل بحكومة وحدة وطنية معلنة بين حركتي حماس وفتح تحديدا، وباقي الكتل التشريعية الاخرى بشكل عام؟! ابعد من ذلك، وكما تناقلت بعض الصحف عن مسؤولين فلسطينيين محسوبين على حركة فتح ومؤسسة الرئاسة، فان رايس ضغطت، ولا تزال، على ابو مازن، من اجل حل المجلس التشريعي والحكومة، والدعوة الى انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة. اذن، واضح ان حل المجلس التشريعي وبالتالي الحكومة الفلسطينية، هو المطلوب امريكيا، ومن هنا لا يمكننا ان نفهم اصرار ابو مازن ومعه فتح على الدعوة لانتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، الا على انه تساوق مع الموقف الامريكي، والاسرائيلي طبعا. اليس هذا صداما بين مشروعين؟! ومنطقيا، من وجهة نظر امريكا واسرائيل، لماذا يتم التفاوض مع حماس، حتى ولو اعترفت باسرائيل، ويبتعدان عن فتح؟! ففي كل الاحوال فتح وابو مازن سيقدمان تنازلات اكبر مما يمكن ان يقدمه خالد مشعل وحركة حماس.

للاسف ينبغي الاعتراف بحقيقة، بقدر ما انها مرَّة، ولكنها واقع قائم، انه لولا تكشير حماس عن انيابها في غزة، لكان عباس قد حل المجلس التشريعي والحكومة منذ زمن طويل، بدون حتى الدعوة لانتخابات مبكرة. ولولا اصرار حماس على التصدي لمن تسميهم بالانقلابيين، لكان قادة حماس اليوم يرفلون في قيودهم في معتقلات محمد دحلان، يسومهم سوء العذاب. هذا هو الواقع، احبه من احبه وكرهه من كرهه، ولكنه الواقع. الا اذا كان هناك عبقري يمكن له ان يفسر لنا عشرات الملايين من الدولارات الامريكية، فضلا عن الاسلحة والتدريب المقدمة لعباس واجهزته الامنية وخلصائهم من حركة فتح. لا اظن ان ايا من اصحاب المدرسة «الموضوعية» قادر على ان يدعي ان هذه المساعدات، فضلا عن السماح الاسرائيلي بدخول لواء بدر الفلسطيني المدرب اردنيا، عبر قطاع غزة، يجيء في سياق تعزيز المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي. وبالتالي فان مسؤولية كل الدم الفلسطيني الذي اريق، وسيراق، لا قدر الله، بأيد فلسطينية تقع عهدته في رقبة ابو مازن ومن حوله ومعهم حركة فتح.

اما في السياق اللبناني، فالوضع اكثر ضبابية. فمن ناحية لا يملك اي منتم للذات ان يؤيد حكومة السنيورة وتحالف الحريري وجنبلاط وجعجع من ورائها. فهؤلاء يريدون لبنان فلكا في المجرة الامريكية ـ الاسرائيلية في المنطقة. ولكن في الوقت ذاته، فقد خسر حزب الله القه الذي كان يتمتع به وذلك عندما كان حزبا مقاوما ضد الاحتلال الاسرائيلي. حزب الله بدأ يصطبغ اكثر فأكثر بلون مذهبي كان تجاوزه له في السابق سبب جماهيريته الواسعة في العالمين العربي والاسلامي. ومن ثم اضحى الناس في حيرة من امرهم. فهم ان دعموا حكومة السنيورة، فانما هم بذلك يدعمون سلخ لبنان من جسمه العربي الاسلامي، واما ان هم دعموا حزب الله، فان هذا الاخير لا يقدم لهم سببا واحدا يريح بالهم ويهدىء من مخاوفهم من حضور البعد الطائفي في حساباته. لقد تورط حزب الله في اللعبة الطائفية عبر البوابة العراقية. ورطته قوى شيعية عراقية جاءت على ظهر دبابات «العدو» ـ حسب فهمهم ـ الذي يلعنه حزب الله مساء نهار: «امريكا». السنة في لبنان، والذين هم في مجملهم وغالبيتهم لا يقلون وطنية عن حزب الله، ليسوا ضد مشروع المقاومة، بقدر ما انهم خائفون من العمق المذهبي للحزب، والذي بدأ يبرز بشكل لافت في الآونة الاخيرة. السيد حسن نصر الله حذر من مخطط لخلق حروب اهلية وطائفية في المنطقة تستهدف شغل المقاومة تمهيدا لقلعها. وهو امر نتفق معه فيه. ولكن نتمنى ان يدرك في ذات الوقت ان استحضار ثارات تاريخية وهمية او انها قد مضت، ولم يشارك فيها احد من ابناء اليوم، لن تفيد في افشال هذا المخطط اللئيم، بقدر ما انها تضمن نجاحه. اما في العراق، فتلك حكاية اخرى. انها تراجيديا لا يعرف فيها من يقتل من ولماذا والى متى. انه التجسيد الابرز للانموذج الامريكي في المنطقة: حروب طائفية واهلية. لقد حذر وزير الخارجية الامريكي السابق كولين باول، الرئيس بوش قبل غزو العراق بان حال الولايات المتحدة سيكون كحال الفيل داخل محل الخزف، فهو اينما تحرك حطم الخزف والفخار من حوله. ومن يحطم شيئا يملكه. وهذا ما حدث. ادارة بوش مزقت العراق، والآن تحاول لصقه، ولكنها لا تستطيع. هي تريد الخروج من وحل العراق، ولكنها كلما رفعت رجلا للخروج غرزت الاخرى، وهكذا دواليك. في العراق اليوم، يعيش الشيعة سكرة الزعامة عليه لاول مرة في تاريخهم. وهم في سبيل ضمان ذلك يشنون حرب ابادة ضد السنة هناك. كما ان بعض الجماعات السنية العنفية لا تقصر هي الاخرى، ولذلك تجدها تفجر المساجد والحسينيات والاسواق. انه دم بريء يراق في العراق، في بلد لم يعرف يوما حروبا طائفية الا في الزمن الامريكي المتحالف مع «الشيعة الجدد». ومع ذلك، فان نسبة من يقتل من السنة لا يقاس بمن يقتل من الشيعة. فالشيعة الذين يملكون كل مفاتيح القوة في «العراق الجديد»، يقومون بحملة تصفية ممنهجة ضد السنة باسم الدولة ودون اي ضجيج، لولا انه اثير اخيرا مع اعدام صدام حسين.

باختصار، صحيح ان ثمة من يستهدف هذه الأمة ويريد قلعها من جذورها، ولكنهم ادركوا انهم لن يحققوا ذلك الا عبر طابور خامس ضمن الجسد نفسه، وهذا ما فعلوه. انه صراع من ناحية على مستقبل الامة، بين ان تحيا بكرامة واستقلال، وبين ان تبقى تبعا ابد الدهر. الا ان الامر الابلغ اثرا من هذا الطابور الخامس، هي تلك المذهبية التي اشعلها «الشيعة الجدد» في العراق، مدعومين للاسف من قبل ايران، والتي اصابت الجسد كله بمقتل وتهدد بتمزيقه شر ممزق. ومع ذلك فيجب ان يعلن وبوضوح ان اراقة الدماء على اسس سياسية وطائفية وعرقية جريمة ما بعدها جريمة، وهي لا تقل جرما عن العمالة والتبعية.

وكلمة اخيرة، فادارة بوش تصعد لهجتها اليوم حيال ايران. ويبدو ان السياسة الامريكية قد نجحت في تفكيك الدرع العربي والاسلامي الجماهيري الذي كان يحيط بايران ويقدم لها بعض الحماية. لقد ورطت امريكا ايران بلعبة مذهبية لتستفز المسلمين السنة وتبعدهم عنها، وقد حصل. انا هنا لا اتحدث عن تلك الدول الكرتونية السنية. فنحن نعلم انها متحالفة مع امريكا بالسراء والضراء. ولكننا نتكلم عن الرأي العام العربي والاسلامي السني، والذي صدم بحسابات ايران الطائفية والمذهبية في العراق ولبنان. ولكن الحقيقة التي ينبغي ان لا تغيب عن بال الجميع ان ضرب ايران، لن يعني ضربة لها فقط، بل انها ستعني ايضا ضربة لكل قوى الممانعة في المنطقة. انه فعلا واقع معقد ومترابط. فلا مكان فيه لابيض واسود، والامر يستدعي حسابات معقدة ودقيقة، على الاقل على ارضية تحالفات موضعية، كما الحال في فلسطين والعلاقة مع ايران. فلا التبعية لايران هي الحل ولا اعلان العداء لها حل ايضا.

ولا مخرج من كل هذه «الخربطة» الا باعتبار الاسلام ناظما للجميع فوق كل المذهبيات والطائفيات والعرقيات. هذا الناظم ان تم استحضاره، فسينتحر الطابور الخامس بيديه، وستغيب لغة التصعيد بين مكونات الأمة، حيث سيعلو منطق المصير المشترك.

* كاتب ومحلل سياسي مقيم في واشنطن

لمن تقرع الاجراس في كركوك؟

عوني فرسخ*

شهدت كركوك المحتلة في الاسبوع الماضي تفجيرات اودت بعدد من الضحايا على نحو غير مسبوق منذ الغزو الامريكي للعراق. كما شهدت بموازاة التفجيرات الدامية حراكا وجدلا سياسيين صاخبين على خلفية المطالبة الكردية بتفعيل المادة (140) من الدستور بضم كركوك لاقليم كردستان العراق وتكريدها. وفي تبرير هذا المطلب اوضح الناطق باسم السلطة الكردية انه على الرغم من كون العرب والتركمان وغيرهم من الجماعات الاثنية العراقية يشاركون الاكراد في سكنى المدينة، الا ان حق الاكراد فيها مؤسس على كونها تقع جغرافيا ضمن اقليم كردستان، فضلا عن تقرير حقهم فيها وفقا لاحكام الدستور بقرار من برلمان عراقي منتخب ديمقراطيا، وحكومة معتمدة من المجتمع الدولي.

وبالمقابل تحدث احد ممثلي التنظيمات التركمانية، في برنامج «ما وراء الخبر» الذي تبثه فضائية «الجزيرة»، مؤكدا ان للتركمان وجودهم الطبيعي والتاريخي في كركوك، ولهم فيها حقوق غير قابلة للتصرف، فيما عملية تهجير غالبيتهم قسرا من وطن آبائهم واجدادهم، التي نفذتها البشمركة وسكتت على ذلك قوات التحالف بقيادتها الامريكية، لا تخرج عن كونها جريمة تطهير عرقي غير مشروعة في القانون الدولي. واوضح ان المادة (140) والدستور الذي تضمنها، كما البرلمان الذي اجازه والحكومة الملتزمة بالمحاصصة العرقية والطائفية، مطعون بها جميعا. وردا على اتهام تركيا بالتدخل بالشؤون العراقية ذكر المتحدث التركماني ان السعي لتكريد كركوك هو الذي يستجر التدخل التركي، كما سبق للقيادات الكردية ان استجرت التدخل الايراني، ثم اقامت سلطتها بالدعم الامريكي.

وفي التصدي لعملية التهجير القسري للعائلات العربية، التي اقامت في كركوك منذ ثمانينات القرن الماضي، عقد في كركوك مؤتمر ضم اكثر من الف شخصية سياسية ودينية واجتماعية عربية، بينها قيادات سنية وشيعية، من جملتها ممثلو التيار الصدري. وقد اكد المؤتمر ان كركوك مدينة عراقية، لكل مواطن عراقي حق الاقامة والعمل فيها، وان للعائلات التي اقامت فيها منذ ما يجاوز ربع قرن صلات قربى ومصاهرة مع مواطنيها على اختلاف اصولهم. فضلا عن حقهم المشروع كمواطنين عراقيين في الاقامة والعمل في اي مدينة عراقية، بحق المواطنة وما تقضي به شرعة حقوق الانسان.

واذا كان الرئيس بوش قد اعلن، غداة اعطائه الاشارة بغزو العراق، بان ادارته تستهدف ان تجعل من العراق نموذجا للديمقراطية يطبق في كل نواحي «الشرق الاوسط الكبير»، فان في كركوك تقرع اجراس الخطر بصخب هذه الايام محذرة مما تنطوي عليه عملية التطهير العرقي فيها من دلالات تجسد مباشرة الادارة الامريكية بالمضي قدما في التجزئة القطرية العربية الى التفتيت العرقي والطائفي والعشائري. والسؤال لن تقرع الاجراس في كركوك اليوم: هل للراقصين على الطبول الامريكية في مشرق الوطن العربي ومغربه؟ ام للسمتغرقين في عسل الاستسلام القدري للمشيئة الامريكية ولسان حالهم لا حول لنا ولا قوة؟ ام لنخب الأمة المسؤولة تاريخيا عن تقديم الاستجابة الفاعلة لتحديات انفلات «الصقور» من عقالها في زمن «الفوضى الخلاقة» الامريكية؟

ويكمن الخطر في تراجع الاهمية النسبية للتناقضات العدائية مع القوى الدولية والاقليمية المهددة لوحدة العراق وسيادته وثرواته الطبيعية، فيما تقدمت التناقضات الثانونية بين تكويناته الاجتماعية، كما في استقواء «الصقور» الكردية بالاحتلال الامريكي، وتطلع «الصقور» التركمانية للتدخل التركي. وفي اكثر من قطر عربي «صقور» مشدودة ابصارها لخارج الحدود القطرية والقومية. كما ان كلا من «الصقور» المحلية و«النسور» الدولية والاقليمية تعبث بأبرز خصائص الجغرافيا العربية، المتمثلة بالتداخل السكاني فيما بين المواطنين على اختلاف اصولهم السلالية، وانتماءاتهم الدينية والمذهبية. وبالتالي فان محاولة اي جماعة الانفراد بالسلطة دون بقية مواطنيها يجعل الآخرين يواجهون واقعا جديدا قد يدفعهم للاستقواء بقوة اقليمية او دولية لدعمهم تجاه من كانوا شركاء مسيرتهم ومصيرهم. وعليه فانه ليس باستطاعة القيادات الكردية التفرد بصناعة قرار الاقليم الذي سيطروا عليه دون مشاركة بقية مواطنيه، اذا شاؤوا الابقاء على السلم الاجتماعي وبناء نظام ديمقراطي محصن ضد المداخلات والضغوط الاقليمية والدولية. اما عملية تكريد الاقليم، واكسابه هوية وثقافة كردية تميزانه عن بقية العراق، وتؤصلان لانفصال مستقبلي، فغير ممكنة دون استكمال عملية التطهير العرقي التي باشروها منذ مكنهم العدوان الامريكي، مما يضع المشرق العربي امام تفجرات غير مأمونة العواقب.

ثم ان محاولة الاستفراد بأي جزء من ارض اي قطر عربي، لا تتحقق عمليا الا بدعم خارجي متواصل، يضع هذا الجزء والقائمين عليه، شاءوا ام ابوا، في مركب واحد مع اسرائيل. وذلك في تناقض عدائي مع ثقافة مجتمعهم الذي اعتاد النظر للصهاينة كأعداء اغتصبوا ارضا عربية ومقدسات اسلامية ومسيحية. فضلا عن ان هكذا انفصال لن تقف آثاره السلبية عند تهديد وحدة التراب الوطني والسلام الاجتماعي التاريخي فيما بين ابناء القطر المعني، وانما تتسبب ايضا في تحويل قطاع من المواطنين لان يؤدي، بوعي من نخبه القائدة او لا وعي، دور بيادق الشطرنج في اللعبة الاقليمية والدولية.

ولقد كان مواطنو الارض العربية، اصحاب الوجود الطبيعي والتاريخي فيها، شركاء مسيرة ومصير، وهم عبر تاريخ هذه الارض الممتد شركاء في الغنم والغرم. وان تجاهل هذه الحقيقة التاريخية سيؤدي الى التأثير سلبيا في الروابط السلالية والثقافية القائمة فيما بين اكثرية المواطنين العرب، ومواطنيهم المتمايزين سلاليا ولغويا. والخاسر الاكبر في هذه الحال انما هم هذه الفئة من مواطني الاقطار العربية، لانهم حيث وجدوا لا تجاوز نسبتهم 20 % من المواطنين، ويعلمنا التاريخ ان «الاقليات» كانت على الدوام الاكثر خسرانا عند تفجر الصراعات القومية والدينية، في حين ان الدولة القومية كانت الاكثر امانا للجماعات الاثنية محدودة النسبة في مجتمعها، لانها الدولة الاكثر منعة ضد الاستغلال الخارجي لبعض الاثنيات، خاصة بالنسبة لأمة كالامة العربية ذات طبيعة تركيبية تضم التنوع ضمن اطار الوحدة.

وفي ضوء تجارب مختلف الامم يمكن التاكيد بانه بمقدار العمل على حماية الوحدة الوطنية في كل قطر عربي، وتعزيز الهوية الوطنية والانتماء القومي، بقدر تجنب الفتنة التي تعانيها كركوك وما تقرع محذرة من تداعياتها الاجراس.

* كاتب فلسطيني يقيم في الامارات

حزب الله: نهج الانتصار وضمانة الاستقرار في مواجهة رياح الفتنة

د. سعاد الطيف الفيتوري*

لم يغب عن بال العديد من المراقبين انه عندما اطلقت فئات في السلطة في لبنان مؤخرا العنان لبلطجيتها وعناصرها الميليشياوية للاعتداء على الطلبة في جامعة بيروت العربية، مستخدمين العصي، والسلاسل، والسكاكين، وحتى الاسلحة النارية، فانها قد دفعت بلبنان خطوة اخرى على طريق التناحر الذي يختزن صراعات مذهبية وطائفية ونحو هاوية الاقتتال والاحتراب الاهليين. اشباح اقتتال الاخوة المجنون هذا اطلت من خلال ما انطوت عليه هذه الاحداث الدامية من محاولات واضحة لتفجير التشنجات المذهبية في لبنان التي تقتات على ما تشهده المنطقة من احتقانات مذهبية جراء دوامة العنف الاعمى التي تجتاح العراق. بيد ان ممارسة المعارضة، التي يقودها حزب الله، لاقصى درجات ضبط النفس لجمت الانزلاق نحو شفير الحرب الاهلية ودخول نفق الاقتتال على ايقاع الفتن الاقليمية. وهذا الالتزام بالسلم الاهلي، والذي اعرب عنه الامين العام لحزب الله مرارا وتكرارا بالتأكيد على عدم الانجرار الى هاوية الاقتتال حتى لو سقط الف شهيد من المعارضة، كان وما يزال ضمانة التعايش والوفاق الاهليين في ظل الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد منذ شهرين، وهو، بما ينطوي عليه من تحرج من الانجرار في خضم التنافس السياسي الداخلي في لبنان وراء لعبة الدم واقتتال الاخوة، يفسر جزءا من امكانية احتفاظ حزب الله بموقع طليعي في المواجهة الاهم لكسب العقول والقلوب، ليس على الصعيد اللبناني فحسب، وانما على الصعيد العربي والاسلامي الاوسع.

لقد استطاع حزب الله، بترسانته العسكرية المتواضعة وبضعة آلاف من المقاتلين، ان يسجل انتصارا تلو الانتصار على الآلة العسكرية الاسرائيلية استحال على اعتى الجيوش العربية، بكل ما تمتلكه من عدة وعدد واللذين يفوقان ما في حوزة حزب الله اضعافا مضاعفة، ان تجاري ايا منها. واذا ما كان انتصار التحرير في ايار/مايو من عام 2000 قد دفع بحزب الله ونموذجه المقاوم الى دائرة الضوء، فان الفشل الذريع الذي واجهته اسرائيل في الحرب التي شنتها الصيف الفائت على لبنان قد جعلت من حزب الله بحق اكثر الاحزاب السياسية شعبية في العالمين العربي والاسلامي.

والحرب الاخيرة لم تطرح اسلوب حزب الله في العمل كمنهج قابل للتعميم عربيا واسلاميا فحسب، وانما اثبتت ايضا عقم وعجز الآلة العسكرية الاسرائيلية واساليب العدوان الخارجي عن اغتيال تجربة حزب الله. ولعل هذا هو ما حدا بالقوى التي تريد راس الحزب الى ان تعمل على محاولة اغراقه في مستنقعات السياسة الداخلية اللبنانية. فحزب الله سجل في الحرب الاخيرة انتصارا استراتيجيا حقيقيا احدث زلزالا في المؤسستين العسكرية والسياسية الاسرائيلية كانت استقالة دان حالوتس، رئيس الاركان الاسرائيلي السابق، آخر هزاته الارتدادية في عمق الكيان الصهيوني. وقد شكلت هذه الاستقالة مؤشرا على الانهيار المعنوي الذي اصاب هاتين المؤسستين، وهي لن تكون آخر الغيث في هذا الانهيار الداوي الذي بدات تباشيره الاولى تطل من خلال اندحار القوات الاسرائيلية عن جنوب لبنان.

والمخاوف التي تساور صناع القرار في كل من واشنطن وتل ابيب من حزب الله كانت تتنامى بالتساوق مع الانتصارات والانجازات العسكرية التي يسجلها الحزب في مواجهته المستمرة للمشروع الصهيوني–الامريكي في المنطقة، فضلا عن تنامي بنيته العسكرية وقدراته السياسية وتمتين اواصر الصلة بينه وبين القوى الفلسطينية المقاومة. وهذه المخاوف التي تقف وراء تصاعد الحملة المسعورة على الحزب اعرب عنها رئيس الاركان الاسرائيلي السابق موشيه يعالون حين اعلن ان حزب الله لم يكتف بمحاولات الاختراق الامني للمنظومة المخابراتية الاسرائيلية، وانما استطاع ان يزرع عشرات الخلايا داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة، وان يعمل على تقديم الدعم العسكري والتسليحي للفصائل الفلسطينية المقاومة. وهذه المخاوف تتأتى ايضا من كون حزب الله يطرح نموذجا اسلاميا فريدا من نوعه من حيث انفتاحه على الآخر المختلف وتفاديه للصراعات الداخلية، وهو نموذج مغاير تماما لذاك الذي طرحته وتطرحه قوى اخرى على خارطة الجماعات الاسلامية المعاصرة مثل حركة طالبان والقاعدة، والتي تضع نفسها في مواجهة دامية مع الصديق والعدو على حد سواء. فحزب الله هو حزب سياسي، وهيئات خدمية واهلية وتعليمية وصحية، ومراكز ابحاث ودراسات، ومؤسسات اعلامية، وليس مجرد مجموعة من الخلايا المطاردة المشتتة ايادي سبأ في اربع رياح الارض كما هو الحال مع تنظيمات السلفية الجهادية التي تنتمي اليها القاعدة وطالبان.

من رحم هذه المخاوف ولدت سيناريوهات سياسية، بعضها اقليمي وبعضها الآخر دولي، سعت الى شطب حزب الله من المعادلة السياسية العربية عبر افراغه من مضمونه المقاوم، عن طريق تحويله الى حزب سياسي مدني هامشي ومطيع، دون جناحه العسكري. هذا الهدف بات واضحا في اعقاب الانسحاب السوري من لبنان، عندما صرح شمعون بيريز بانه «بعد وصول الاحتلال السوري للبنان الى نهايته، نأمل ان نرى انتهاء احتلال حزب الله للمنطقة ايضا، وان نرى لبنان حرا وديمقراطيا يعيش بسلام وازدهار الى جانبنا». ولكن حزب الله، الذي اتقن فن قراءة تبدل اتجاهات رياح السياسة، اثبت مرونة وحذاقة سياسيتين نادرتين وقدرة على التأقلم مع المستجدات السياسية عندما دخل الحكومة اللبنانية التي شكلها فؤاد السنيورة ليفوت الفرصة بذلك على محاولات عزله بحجة كونه حزبا عسكريا لا يحمل رؤية سياسية او مشروعا اجتماعيا. وبدخول حزب الله قلب صناعة الحدث السياسي في لبنان بدأت محاولات النفخ في نار الفتنة وتفكيك الوطن من الداخل ليسهل تنفيذ ما يراد له من الخارج.

وشرارة التناحر المذهبي التي اندلعت في محيط جامعة بيروت العربية في 25 كانون الثاني/ يناير لم تكن هي الشرارة الاولى من نوعها. فلقد سبقتها شرارات اخرى مشابهة من خلال الاعتداءات التي ارتكبتها عناصر موالية لاطراف في ائتلاف 14 آذار/مارس الحاكم ضد المحتجين خلال الاضراب الذي عم البلاد وشل الحركة في مناطق واسعة منها قبل ذلك بيومين. وجاء الاضراب العام لكي يتوج سلسلة من التحركات الرامية الى الضغط على حكومة السنيورة للقبول بتشكيل حكومة وحدة وطنية تعطي المعارضة التي يتراسها حزب الله، وتضم في صفوفها تيارات تمثل كافة اطياف الشعب اللبناني، من امثال التيار الوطني الحر الذي يقوده الجنرال ميشال عون، وتيار المردة بزعامة الوزير السابق سليمان فرنجية، والتيار الذي يقوده رئيس الوزراء السابق عمر كرامي، تعطي هذه المعارضة ثلث الحقائب الوزارية زائدا واحد، وهو العدد الذي يشترطه الدستور لممارسة حق النقض (الفيتو) في شأن القرارات الاساسية التي تتخذها المعارضة. كما انه يضمن للمعارضة امكانية اسقاط الحكومة، حيث ان الدستور ينص على سقوط الحكومة تلقائيا باستقالة ثلث اعضائها.

وقد رأت قوى السلطة في الثلث المعطل، او الضامن كما اصطلح على تسميته، خطا احمر. وجادلت شخصيات بارزة فيها بان اعطاء المعارضة نسبة الثلث في التشكيلة الوزارية يجعل الحكومة رهينة في ايدي المعارضة، حيث ان ذلك ينطوي ضمنا على اعطاء المعارضة فرصة الاطاحة بمشروع تشكيل المحكمة الدولية التي ستنظر في اغتيال رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري بدعوى حماية دمشق من ان تُدان في هذه الجريمة. وعلى حد قول وزير الاتصالات مروان حمادة فان المطالبة بالثلث الضامن يضع الحكومة تحت مقصلة القرارات السورية–الايرانية.

وهذه الحجة واهية تجافي الحقيقة ولا تصمد امام مبضع التمحيص والنقد. فالثلث الضامن يعطي المعارضة امكانية المشاركة الحقيقية في السلطة والقرار السياسي، كما انه يعطي قوى 14 آذار/مارس ايضا فرصة متساوية لتعطيل مشاريع المعارضة ما يجعل من هذه المشاريع بدورها ايضا تحت مقصلة الحكومة ان لم يكن القوى الخارجية والاقليمية التي تتعهدها بالرعاية والدعم والتأييد. من دون ذلك، سيتحول ممثلو المعارضة المشاركون في الحكومة الى شهود زور بحيث انهم لن يتمكنوا سوى من مناقشة ما يطرح من قرارات في المجلس الوزاري من دون امكانية التأثير على اقرار هذه القرارات عن طريق التصويت.

لقد ادركت قيادة حزب الله مبكرا مخاطر ما يحاك لها من مخططات تستهدف قوة الحزب العسكرية، كما في القرار 1559 الذي يساوي بين سلاح المقاومة الاسلامية التي يقودها حزب الله وبين سلاح الميليشيات التي عاثت في البلاد فسادا ابان سنوات الحرب الاهلية وبالتالي ينبغي نزعه، فضلا عن استهدافها لقوته ودوره السياسيين على الساحة. وهي لادراكها هذا بادرت بدعوة قوى الموالاة والمعارضة الى حوار وطني بلا شروط يفتح الملفات الاساسية امام النقاش الداخلي بغية التوصل الى حلول تضمن المصلحة الوطنية العليا. وقد توخت في ذلك كله تفريغ الهجمة الامريكية–الاسرائيلية من زخمها ووقف الاندفاع المحموم لبعض القوى الداخلية نحو الصدام مع سورية، لا بل الدعوة الى التدخل الخارجي في ملفات السياسة الداخلية اللبنانية.

ويبدو ان دفع قوى الموالاة بالامور الى حافة الاقتتال ودوامة العنف في الشوارع يرمي الى ابتزاز المعارضة وحزب الله عن طريق التلويح بورقة اشعال فتيل الحرب الاهلية، وهي الورقة التي تلتزم المعارضة بعدم الانجرار اليها، لكي تنهي او تخفف من حملتها والتي باتت تشكل مصدر احراج دولي واقليمي لها. فمن الصعب ان تستمر اي حكومة في الزعم بانها تمثل شعبها اذا ما كان نصف الشعب على الاقل يعلن جهارا نهارا معارضته لها وتشكيكه بصفتها التمثيلية.

وخارطة الاهداف التكتيكية والاستراتيجية وراء اندفاع قوى 14 آذار/مارس نحو اتون الفتنة قد لا تنتهي بالابتزاز السياسي الفاضح والمكشوف. فهي تسعى ايضا الى جر مناصري ومحازبي حزب الله الى الرد على الاعتداءات بالمثل واستخدام السلاح، الذي لم يُشهر لحد الآن الا في معارك الشرف والعزة والكرامة دفاعا عن الوطن وقضاياه المصيرية، في معارك الأزقة والزواريب، وهو ما يجرد المقاومة من مناقبيتها النضالية وتاكيدها على ان سلاحها للدفاع عن الارض والشعب وتحريرهما من ربقة الاحتلال. ودخول حزب الله في محظور الاقتتال سيحول سلاح المقاومة الى سلاح ميليشياوي آخر، ويعطي حجة اكبر على ضرورة نزعه.

ان خوف مناوئي حزب الله في الداخل اللبناني لهذا الحزب–النموذج يتقاطع مع مخاوف الخارج الاسرائيلي والامريكي من شعبية هذا الحزب المتنامية. ومع تقاطع مخاوف هذه القوى فانها تتلاقى في نزعتها الى تفضيل حرق لبنان في اتون الفتنة المذهبية على ان يخرج حزب الله وزعيمه نصر الله منتصرين من هذا الصراع، ليتاكد مرة اخرى ان الحزب ليس اطروحة لبنانية او شيعية فحسب وانما هو خيار مقاوم يحمل للعرب تباشير عصر جديد من الانتصار وطريق المستقبل. وهو بحنكة قيادته وحكمتها ومراسها في خضم بحور السياسة المتلاطمة وميادين القتال سيتمكن هذه المرة من تفادي محاولات الايقاع به في دوامة الاقتتال ليبقى نهجا للانتصار وضمانة للاستقرار والتعايش في مواجهة النافخين في نيران الفتنة ومؤججي اوارها.

* كاتبة من ليبيا
suaadone@yahoo.co.uk
www.libyanwritersclub.com

ما سبب التشنج السوري في موضوع المحكمة الدولية؟

محمد الحسناوي*

■ ان فض المنازعات والفصل في الخصومات عن طريق (التحكيم) او (المحكمة) معطى حضاري، اكتشفته البشرية منذ وجد البشر، وتمت السيطرة بهما على الشجارات الفردية والحروب ايضاً، وبات معلوماً ان من يرفض اللجوء الى جهة محايدة، لتثبيت الحقوق او فرز الدعاوى من الاباطيل والتزوير والغش والضغوط.. انما هو الذي تتجه– عادة – اليه الاصابع بالادانة والتجريم، لذلك ذهب (القضاء العادل) الى تجريم كل من يعرقل اخذ العدالة مجراها مثل تأجيل المحاكمة بلا سبب، او التستر على الجاني، او حجب كل ما من شأنه كشف الجاني الحقيقي او الانتصار له بالقول او بالفعل. وهكذا يرتدع الجناة، ويحل التعايش والتسالم بين الناس. قال الله تعالى: «ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب» وقال العرب في جاهليتهم: (القتل انفى للقتل). والا فلنتخيل المجتمع البشري من غير ما (قضاء) عادل، ولا سلطات تأخذ الجاني بجريرته..كيف يكون؟

لنقل: ان نظاماً كالنظام السوري يرفض (المحكمة الدولية) في مقتل رئيس وزراء لبنان السابق المغدور رفيق الحريري، وهذا في حدّ ذاته شبهة، فلماذا يرفض هذا النظام وحلفاؤه المحليون والدوليون على قلتهم.. ذلك؟ ولماذا يكاد يقع الاجماع على ادانته هو قبل غيره؟

يزعم النظام المتهم ان هذه (المحكمة) مسيسة، اي غير(جنائية) اي غير حيادية مسبقاً، وان احكامها موجهة ضده، بصرف النظر عن حجم الجريمة ودرجة اسهامه باقترافها، مع العلم ان جعلها (دولية) هو اول مظهر من مظاهر الحياد، والسبب الآخر لتدويلها هو ضعف السلطات اللبنانية عن محاكمة (الجناة) الحقيقيين كرجال نظام حاكم خارج الارض اللبنانية... مع ما هم من شراسة وتمترسهم بشرائح مسلحة تأتمر بأمرهم داخل لبنان نفسه.

اذا كان المجتمع الدولي اقوى من الجاني المعاند، ويرفض هذا المجتمع حتى الآن التسوية بصفقة او صفقات خارج المحكمة، فما على الجاني الا التملص ما امكن من تحقيق العدالة كاملة او في